

السياسة المصرية تجاه السودان



هانئ رسلان

بدائل

السياسة المصرية تجاه السودان(*)

هانئ رسلان

(*) شارك فى النقاشات التى أسفرت عن إنتاج هذه الورقة الدكتور/ جمال عبد الجواد والأستاذان أحمد النجار وأيمن السيد عبد الوهاب.



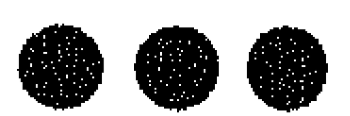
●●●

«بدائل» كراسة غير دورية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بهدف مناقشة واقتراح بدائل تتعلق بشئون السياسة المصرية وسياسة مصر الخارجية والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. الآراء الواردة في هذه الكراسة تعبر عن الرأي الجمعي للباحثين والخبراء المشاركين في كتابتها، ولا تمثل رأيا رسميا لمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.

شارع الجلاء ـ ت : ٢٥٨٧٦٠٣٧

http://acpss.ahram.org.eg

أكتوبر ٢٠١٠



السياسة المصرية تجاه السودان

الأوضاع الحالية فى السودان:

يمر السودان منذ مطلع الألفية الثالثة، وبالتحديد منذ التاريخ الذى بدأت فيه عملية التسوية السياسية لإنهاء الحرب الاهلية فى الجنوب، بحالة من إعادة الصياغة لهياكل السلطة والثروة ، وامتدت حالة إعادة الصياغة هذه لتشمل شكل النظام السياسى وطبيعة الدولة السودانية وحدود ترابها الوطنى. فبعد العديد من التطورات والمفاوضات الصعبة التى استغرقت أكثر من عامين ونصف العام فى كينيا، تم توقيع اتفاقية نيفاشا فى يناير ٢٠٠٥ ، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السوادن، وقد نتج عن هذه الاتفاقية عدة متغيرات رئيسية، يمكن الإشارة إلى أبرزها على النحو التالى:-

١- بدلا من كونه دولة موحدة ذات نظام فيدرالى تتكون من ٢٦ ولاية، تحول السودان إلى دولة تتكون من إقليمين: أحدهما شمالى ويتكون من ١٥ ولاية (بعد دمج ولايتين فى ولاية واحدة) ، والثانى جنوبى يتكون من ١٠ ولايات .

يمر السودان منذ مطلع الألفية الثالثة وبالتحديد منذ التاريخ الذى بدأت فيه عملية السياسة لإنهاء حالة الحرب في الجنوب بحالة من إعادة الصياغة لهياكل السلطة والثروة، وامتدت حالة إعادة الصياغة هذه لتشمل شكل النظام السياسى وطبيعة الدولة السودانية وحدود ترابها الوطنى.

٢- يُحكم الإقليم الجنوبى بنظام قانونى مختلف عن المعمول به فى الشمال (الذى يعمل طبقا لقوانين مستقاة من التشريع الإسلامى)، ويستند الجنوب على القوانين التى يقرها برلمان وحكومة إقليم الجنوب، والذى يسير نظامه الاقتصادى وفقا للقوانين المصرفية العادية وتخضع لغرفة خاصة (بمثابة فرع مستقل) من البنك المركزى السودانى. بالإضافة إلى حصول الجنوب على حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية قدرها ٦ سنوات تنتهى فى عام ٢٠١١ ، وذلك عبر استفتاء يختار فيه الجنوبيون بين البقاء ضمن السودان الذى أفرزته اتفاقية نيفاشا، وبين الانفصال فى كيان

ودولة جديدة.

٣- كما أن طبيعة العلاقة بين الإقليمين الشمالى والجنوبى التى أفرزتها اتفاقية نيفاشا يسودها قدر من عدم التوازن، بسبب وجود أربعة مستويات للحكم فى الإقليم الجنوبى (هى المحليات وحكومة الولاية ثم الحكومة الإقليمية وأخيرا الحكومة القومية)، فى حين أن الشمال لايوجد به مستوى الحكم الإقليمى (المحليات وحكومة الولاية ثم الحكومة القومية مباشرة).

أفرزت التغيرات العديدة التى مر بها السودان منذ انطلاق عملية التسوية وتوقيع اتفاقية نيفاشا، حالة من السيولة الهائلة فى الأوضاع العامة فى السودان، وأصبح من الواضح أن السودان الذى كان قائماً منذ الاستقلال سوف يختفى ويحل محله سودان جديد بناء على الأسس التى أرستها اتفاقية نيفاشا.

٤- بينما تتولى الحركة الشعبية لتحرير السودان حكم الإقليم الجنوبى بصلاحيات كاملة سياسية واقتصادية وأمنية، كما يشارك الإقليم الجنوبى أيضا فى الحكومة القومية بنسبة ٣٤٪ وكذلك فى الأجهزة الأمنية ومؤسسات الخدمة المدنية على المستوى القومى، فإن الحكومة القومية تكاد تكون بلا صلاحيات تجاه الإقليم الجنوبى، سوى تقرير حصته من إيرادات النفط المنتجه من آبار الجنوب، وكذلك حصته من الميزانية القومية بنسبة الثلث طبقا للاتفاقية .

كل هذه المتغيرات أفرزت حالة من السيولة الهائلة فى الأوضاع العامة فى السودان ، حيث أصبح من الواضح أن السودان المعروف الذى كان قائما منذ استقلال السودان فى أول يناير ١٩٥٦ ، فى طريقه للاختفاء ليحل محله سودان جديد بناء على الأسس التى أرستها اتفاقية نيفاشا، وما ينتج عن ذلك من أبنية ومؤسسات سياسية ودستورية جديدة مستحدثة لم تأخذ فرصتها لاكتمال البناء.

إلا أن المتغير الأكثر خطورة كان هو حق تقرير المصير للإقليم الجنوبى، الذى أوجد حالة من عدم الاستقرار الهيكلى ، الناتج بدوره عن الغموض الكثيف ، وعدم القدرة على توقع ما إذا كان الجنوب سيبقى فى السودان الواحد الكبير أم سوف ينفصل فى كيان جديد، الأمر الذى انعكس سلبا على مجمل التفاعلات السياسية فى السودان بعد التوقيع النهائى على اتفاقية نيفاشا، وساعد على تعميق الفجوة بين شريكى حكومة الوحدة الوطنية التى تم تشكيلها بناء على الاتفاقية ، وهما حزب المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان ، وأدى ذلك -نتيجة لهذا العامل وعوامل أخرى - إلى احتدام الخلاف بينهما على العديد من القضايا ، التى كان على رأسها الخلاف حول منطقة أبيى، وترسيم الحدود وكيفية احتساب عائدات البترول، وأخيرا الخلاف حول نتائج الإحصاء السكانى والقضايا المتعلقة بإجراء الانتخابات الرئاسية والولائية والمحلية والتى كان مقررًا لها أن تتم تحت رقابة دولية فى النصف الثانى من العام الحالى ٢٠٠٩ ، طبقا لنصوص نيفاشا، إلا أنها أجريت فى أبريل عام ٢٠١٠ بعد شد وجذب طويلين حول الإجراءات المفضية إليها والموعد المناسب لإجرائها .

بالإضافة إلى ما سبق فقد أوضحت الأزمات المتوالية بين شريكى حكومة الوحدة الوطنيه طوال ما يزيد عن خمس سنوات ونصف من عمر المرحلة الانتقالية، ان قضية الوحدة لم تكن تشغل ذهن القادة الجنوبيين، بل إن الحديث عنها بين وقت وآخر كان من اجل توظيفها فى الصراع السياسى مع حزب المؤتمر الوطنى.

هذا التوظيف كان فى كثير من الحالات يأخذ شكل الابتزاز الساعى إلى حشد نوع من التعبئة لصالح الحركة الشعبية ضد حزب المؤتمر عبر تحميله مسئولية عدم بذل الجهد الكافى من أجل الوحدة، فى الوقت الذى قامت فيه الحركة بالعديد من السلوكيات التى توضح نيتها فى الانفصال منذ وقت مبكر مثل تخصيص كود دولى مستقل للاتصالات الهاتفية يختلف عن الكود المعمول به للسودان ، وتغيير مناهج التعليم وجعلها باللغة الإنجليزية، والسعى إلى توقيع اتفاقيات منفردة للتنقيب عن البترول- بالمخالفة لاتفاقية نيفاشا- بعيدا عن

الحكومة القومية ومفوضية البترول التابعة لها .

كل ذلك بالإضافة إلى تقارير تشير إلى إنجاز مسودة الدستور للدولة الجنوبية المنتظرة بواسطة معهد ماكس بلانك الألمانى، بالإضافة إلى الدراسات الخاصة بمشروع خط لسكة حديد للربط مع كينيا، بغرض التواصل التجارى والاقتصادى ولاتخاذ ميناء «مومباسا» الكينى كمنفذ للتصدير والاستيراد، وأيضا لتصدير النفط الجنوبى فى المستقبل.

من الواضح أن قضية الوحدة والانفصال قد تم حسمها من قبل الحركة الشعبية باتجاه الانفصال عبر اتخاذ مواقف غامضة من الوحدة، والامتناع عن تأييدها علنا، بل تعدى إلى إعطاء إشارات عديدة ومتكررة على ان نتيجة الاستفتاء ستكون دعما للانفصال. هذه الطريقة فى الاقتراب من قضية الوحدة كانت تتحاشى الإعلان عن التوجه نحو الانفصال بشكل صريح بالنظر إلى أن اتفاقية نيفاشا تنص على أن يعمل الطرفان على أن تكون الوحدة جاذبة، والشاهد ان كل تحركات ومواقف الحركة الشعبية ظلت تتمحور، بشكل أو بآخر، حول تهيئة الأوضاع المناسبة من أجل الوصول بسلام وبدون صعاب أو معوقات إلى الموعد المحدد للاستفتاء على حق تقرير المصير فى ٩ يناير ٢٠١١، حتى يمكن الحصول على المشروعية القانونية للدولة الجديدة ، حيث ان المخاوف الرئيسية للجنوبيين تتركز فى الخشية من وقوع اضطرابات كبيرة أو انفلات أمني نتيجة لأى أزمة هنا أو هناك. فالأزمات قد تخرج عن السيطرة ، وقد يتم اتخاذها وسيلة لعدم إجراء الاستفتاء أو المطالبة بتأجيله. وفى هذه الحالة فان انفصال الجنوب لن يكون مشروعا من الناحية القانونية ، حتى لو كان قائما من الناحية العملية أو بسياسة الأمر الواقع، حيث يبقى بإمكان حكومة الخرطوم أو القوى السياسية السودانية المتمسكة بالوحدة القول بأن الجنوب لايزال جزءا غير منفصل من السودان، الأمر الذى قد يفتح العديد من الابواب التى يمكن لكل طرف أن يستغلها أو يوجهها أو يكيفها كما يشاء.

ظلت تحركات الحركة الشعبية تتمحور بشكل أو بآخر حول تهيئة الأوضاع المناسبة من أجل الوصول بسلام وبدون صعاب أو معوقات إلى الموعد المحدد للاستفتاء على حق تقرير المصير في يناير ٢٠١١ حتى يمكن الحصول على المشروعية القانونية للدولة الجديدة.

غير ان هذه المخاوف نفسها قد أخذت فى التراجع أيضا بعد التصريحات العلنية المباشرة التى أطلقها الرئيس البشير فى الاحتفال بالذكرى الخامسة لتوقيع اتفاقية نيفاشا فى يناير ٢٠١٠، وتعهد فيها بالاعتراف الفورى بالدولة الجنوبية الجديدة إذا اختار الجنوبيون الانفصال، فيما بدا انه تسليم بالأمر الواقع أو انتصار للقوى المؤيدة لانفصال الجنوب داخل حزب المؤتمر الوطنى نفسه، أو ترجمة لما قيل انه صفقة غير معلنة تم التوصل إليها بين الحركة الشعبية وحزب المؤتمر، عقب الضغوط السياسية العنيفة التى قامت بها الحركة الشعبية فى نهايات عام ٢٠٠٩ (قبيل بدء الانتخابات السودانية) عبر ما عرف باسم «تحالف جوبا»، ثم التهديد بزعزعة الاستقرار فى الخرطوم من خلال التظاهر فى الشارع، وذلك بالتجاوب مع مطالب الحركة الشعبية بشأن بنود قانون الاستفتاء على حق تقرير المصير، وعدم استخدام نصوص القانون لتعويق الانفصال أو جعله صعبا، فى مقابل عدم اعتراض الحركة الشعبية على قانون الأمن الوطنى وعدم تعطيل عملية الانتخابات.

الانتخابات السودانية وإعادة إنتاج الاستقطاب

أجريت الانتخابات السودانية على مدى خمسة أيام فى الفترة من ١١ إلى ١٥ أبريل ٢٠١٠، وشملت التصويت على ثلاث مستويات تنفيذية لانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس حكومة إقليم جنوب السودان وولاة الولايات السودانية الخمس والعشرين ، بالإضافة إلى ثلاثة مستويات تشريعية لاختيار أعضاء البرلمان القومى وأعضاء برلمان إقليم جنوب السودان وأعضاء المجالس التشريعية للولايات.

وقد مرت عملية الاقتراع التى تمت تحت رقابة واسعة النطاق خارجية وداخلية بهدوء، حيث لم يعكر صفوها أى أحداث شغب أو عنف، وتميزت بنسبة مشاركة مرتفعة تزيد على ٦٠٪.

تمثلت المحصلة النهائية للانتخابات السودانية في إعادة إنتاج الهيمنة والسيطرة العاملة على السلطة لشريكى اتفاقية نيفاشا وهما حزب المؤتمر الوطنى في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب، الأمر الذى أشار إلى حدوث نوع من التكريس الكامل لتقسيم السودان من الناحية العملية وبما يستبق التقسيم الفعلى الذى يحين موعده في يناير ٢٠١١.

وقد أدى ذلك إلى إحياء الأمل فى أن تحدث هذه الانتخابات نوعا من الاختـراق للدائرة المغلقة للأزمات السودانية التى تعيد إنتاج نفسها باستمرار.. غير أن هذا الأمل سرعان ما تبخر من جديد مع إعلان النتائج. حيث أعلن فوز الرئيس البشير بنسبة إجمالية تقترب من ٧٠٪ من إجمالى أصوات المشاركين فى الاقـتراع، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن فوز البشير كان كاسحا فى الشمال فى الوقت الذى جاء ترتيبه فى الإقليم الجنوبى تاليا لمرشح الحركة الشعبية (المنسحب) ياسر عرمان. وقد ترافق مع ذلك هيمنه كاملة لحزب المؤتمر الوطنى الحاكم فى الشمال بفوزه بمناصب ولاة الولايات فى أربع عشرة ولاية من إجمالى خمس عشرة ولاية في الشمال، وكذلك غالبية مقاعد البرلمان القومي والمجالس التشريعية في الولايات بفارق شاسع. وفي المقابل فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان بمواقع الولاة فى الولايات العشر لإقليم جنوب السودان ومعظم مقاعد برلمان الإقليم ومجالس ولاياته والمقاعد المخصصة للجنوب في البرلمان القومي.

أدت هذه النتائج إلى ردود أفعال تتسم بالرفض للعملية الانتخابية والنتائج المترتبة عليها من قبل كل القوى السياسية المعارضة فى الشمال وكذلك فى الجنوب، وهكذا تمثلت المحصلة النهائية فى أن النتائج المعلنة أعادت إنتاج الهيمنة والسيطرة الكاملة لشريكى اتفاقية نيفاشا وهما المؤتمر الوطنى فى الشمال والحركة الشعبية فى الجنوب.. وقذفت بكل القوى المعارضة إلى هامش العملية السياسية..وهذه النتائج وإن كانت تصب فى صالح الاستمرار فى تطبيقات اتفاقية نيفاشا كما هو مرسوم لها، إلا أنها أشارت أيضا إلى حدوث نوع من التكريس الكامل لتقسيم السودان من الناحية العملية وبما يستبق التقسيم الفعلى الذى سيحين موعده فى يناير ٢٠١١، وبما يعنى أيضا إضعاف مناعة وقدرة الدولة السودانية على مواجهة التحديات الجسام التى سوف تواجهها فى الشهور المقبلة، فضلا عن إهدار آخر فرصة حقيقية لإحداث نوع من التحول فى مسار العملية السياسية فى السودان من الصراع المسلح إلى الصراع السلمى عبر قواعد محددة متفق عليها استنادا إلى عملية التحول الديمقراطى التى قبل بها الجميع، وأنها لم تضف شيئا إلى الساحة السياسية السودانية، سوى المزيد من الاستقطاب بين شمال وجنوب من ناحية وبين قوى حاكمة وأخرى معارضة من الناحية الأخرى .

الموقف من الوحدة والانفصال

عقب الانتهاء من مرحلة الانتخابات ، بدا من الواضح أن موقف الحركة الشعبية من قضية الوحدة والانفصال قد شهد تغيرا كبيرا فى طريقة الاقتراب من هذه القضية أو التعامل معها، حيث أصبحت تصريحات قادة الحركة تتسم بالصراحة والحسم فى القول بان "نتائج الاستفتاء على حق تقرير المصير ستكون لصالح الانفصال بنسبة كاسحة، وأن زمن الحديث عن الوحدة قد ولى"، كما أفصح باقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية فى مؤتمر صحفى عن استراتيجية الحركة عقب إعلان نتائج الانتخابات وأشار فيه إلى انه لو حدث تأخير أو تعطيل للاستفتاء فان الحركة الشعبية ستلجأ لإعلان الانفصال من جانب واحد من داخل برلمان

حكومة إقليم جنوب السودان، وانه سوف يتم التعامل مع اى وجود شمالى فى الجنوب على انه يمثل احتلالا للدولة الجنوبية، بما يعنى أن الحركة الشعبية قد عقدت العزم على الانفصال فى كل الأحوال، وان البديل لذلك إذا مورست عليها اى ضغوط سيكون العودة إلى الحرب. وكان من اللافت ان سلفا كير رئيس الحركة الشعبية ورئيس حكومة الإقليم الجنوبى، كان حاضرا ومشاركا فى هذا المؤتمر الصحفى، الأمر الذى يعنى موافقته التامة على تصريحات باقان اموم بالطريقة التى وردت بها. وبذلك خرجت مواقف الحركة الشعبية -المتجهة إلى الانفصال- إلى العلن بشكل لا يحتمل التأويل، بعد ان كانت فى وقت سابق تعطى إشارات يمكن التراجع عنها أو إعادة تفسيرها طبقا لمقتضى الحال .

فى هذا السياق أصبح البعد الدولى حاضرا أيضا بقوة فى سياق التوجه لدعم انفصال الجنوب، حيث تتمسك الولايات المتحدة بالتأكيد المتكرر عن أن موقفها هو دعم الخيار الذى سوف يتبناه شعب جنوب السودان، الا ان هذا الموقف ترافقت معه تحركات أخرى تقدم حوافز قوية لانفصال الجنوب، مثل التصريح بوجود خطط معدة سلفا لتقديم مساعدات لإنشاء البنية التحتية للدولة الجديدة بقيمة مليارى دولار، وكذلك الوعد الذى أطلقه نائب الرئيس الأمريكى "جون بايدن" خلال لقائه بسلفا كير وقادة الحركة الشعبية فى نيروبى فى يونيو ٢٠١٠ ، والذى تعهد فيه بأن واشنطن سوف تعترف على الفور بالدولة الجنوبية اذا جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانفصال. وقد تلا ذلك إعلان كل من بريطانيا وفرنسا عن نيتهما الاعتراف بالدولة الجنوبية فى حالة اختيار الجنوبيين للانفصال، الأمر الذى أشار إلى ان القوى الدولية الاساسية المهتمة بما يحدث فى السودان قد صاغت مواقفها بتأييد الدولة الجنوبية قبل ان يتم إعلانها .

وقد أعقب لقاء نيروبى مع بايدن ترتيب زيارة خاصة لباقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان إلى الولايات المتحدة، خاطب فيها اجتماعا لمجلس الأمن الدولى فى نيويورك، قبل ان يتوجه إلى واشنطن لمخاطبة الكونجرس الأمريكى، حيث أكد ان الجنوب مقبل على الانفصال وانه يحتاج إلى الدعم والمساندة، وهو امر تمت مناقشته ايضا على نطاق واسع فى زيارة سابقة لسلفا كير إلى واشنطن اجتمع خلالها بعدد من القيادات فى وزارة الدفاع الأمريكية. وقد اشارت بعض التقارير إلى وجود ترتيبات عدة – بعضها بدأ يشق طريقه إلى التنفيذ بالفعل – لإقامة قاعدة امريكية فى جنوب السودان ستكون مقرا لقيادة "أفريكوم" فى السودان .

وفى المقابل بدأ حزب المؤتمر الوطنى عقب الانتخابات، فى منح قضية الحفاظ على الوحدة اهتماما غير مسبوق، حيث جرى الإعلان عن تحويل الهيئة القومية الداعمة لانتخاب عمر البشير رئيسا للسودان إلى لجنة قومية لدعم الوحدة، كما تم الإعلان عن دراسة عشرات المشروعات العاجلة سريعة التنفيذ والتى تقدر تكلفتها بمئات ملايين الدولارات لإشعار المواطن الجنوبى باهمية وجدوى البقاء فى السودان الموحد. وقد ترافق مع ذلك تدشين حملة إعلامية وتعبوية واسعة النطاق من أجل الحفاظ على الوحدة، وقد كان من اللافت أيضا قيام السلطات السودانية فى الاسبوع الاول من يوليو باغلاق صحيفة "الانتباهة" التى يقودها الطيب مصطفى رئيس منبر السلام العادل الذى كان ينادى بضرورة فصل الجنوب عن الشمال، والذى استمر لعدة اعوام فى شن حملات اعلامية متكررة لم تخل فى كثير من الاحيان من بعض الملامح العنصرية والدعوة إلى اثارة الكراهية وتركت آثارا سلبية على اكثر من صعيد. وقد كان ينظر إلى هذه الصحيفة باعتبارها ربما تمثل جناحا داخل حزب المؤتمر الوطنى الحاكم، والا لما استطاعت الاستمرار هذه السنوات، لاسيما وان رئيس هذا المنبر يمت بصلة القرابة للرئيس عمر البشير، الأمر الذى كانت تجرى

عقب الانتهاء من مرحلة الانتخابات شهد موقف الحركة الشعبية تغير كبير إلى طريقة الاقتراب من هذه القضية بالقول بأن زمن الحديث عن الوحدة قد ولى، كما أصبح البعد الدولى حاضراً أيضاً بقوة في سياق التوجه لدعم انفصال الجنوب.

الإشارة إليه على الدوام فى الإعلام السودانى.

وقد تمثلت ذروة التحركات الداعمة للوحدة فى الزيارة التى قام بها نائب رئيس الجمهورية على عثمان محمد طه إلى جنوب السودان فى مطلع يوليو ٢٠١٠ على رأس وفد ضخم يتكون من أكثر من مائة شخصية قومية، للإعلان عن بعض المشروعات التنموية واطلاق شرارة البدء فى تنفيذ بعضها بالفعل، كما حمل معه اقتراحا للقادة الجنوبيين بالتحول إلى نظام كونفدرالى يتم تداول الرئاسة فيه بين الشمال والجنوب.

غير ان هذه الزيارة لم تلق ترحيبا من قادة الحركة الشعبية كما أعلن باقان اموم أن اقتراح الكونفدرالية فى هذا التوقيت غير مناسب، وانه مخالف لاتفاقية نيفاشا التى نصت على ان يكون الاستفتاء بين خيارين : الاستمرار فى الوحدة او الانفصال، ولم تشر إلى وجود خيار ثالث. واضاف باقان إلى انه يمكن النظر فى هذا الخيار فى المرحلة التى تلى الاستفتاء وإعلان الانفصال، فيما بدا انه محاولة واضحة للالتفاف على هذا المقترح بدلا من رفضه بشكل كامل، فى تعبير عن نفس الاسلوب الذى كان متبعا من قبل فى الحديث عن الوحدة قبل مرحلة الانتخابات .

التداعيات التى قد تنجم عن انفصال الجنوب:

يمكن للمتابع للشأن السودانى ان يلحظ بسهولة من خلال تصريحات كبار المسئولين، ومن خلال الاجواء العامة، أن هناك إشفاقا من التداعيات التى سوف تترتب على الانفصال المتوقع للجنوب، غير اننا يجب أن نفرق أيضا بين عدم الممانعة لدى قطاعات واسعة فى الشمال فى أن يذهب الجنوبيون إلى حال سبيلهم وان يجربوا ادارة دولتهم وشئونهم بمفردهم، وبين القلق الواضح من أن يكون الانفصال نهاية لهذه العلاقة المأزومة والمسكونه بالهواجس بين الطرفين، وان يتحول إلى نقطة بداية فى مسار جديد من الصراع بسبب التداخل بين الشمال والجنوب، فهما فى نهاية المطاف تعبير عن نسيج متداخل لابد ان يصيبه التهتك فى حالة فصله عن بعضه البعض، وايضا بسبب العديد من الملفات التى مازالت عالقة مثل ترسيم الحدود وقضايا البترول والديون وتقسيم المياه وأوضاع الجنوبيين فى الشمال والشماليين فى الجنوب .. الخ .

وهناك أيضا قضايا أخرى بالغة الحساسية مثل أوضاع مناطق التخوم التى تقع على الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب، وهى جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة وإبيى. فهذه المناطق كان من المفترض ان تكون مناطق تعايش وتواصل بين الشمال والجنوب، ولكنها تحولت بسبب الحرب والصراع إلى مناطق قلق وتوتر.. حيث يثور السؤال فى حالة وقوع الانفصال: ما هى آثار ذلك على هذه المناطق التى تقع جغرافيا فى الشمال- ما عدا إبيى التى لها وضع خاص - فى حين انها اقرب إلى الجنوب من الناحية الاثنية، وخاضت اجزاء كبيرة منها الجولة الثالثة من الحرب الاهلية فى صفوف الحركة الشعبية.. هل ستبقى هذه المناطق هادئة مستقرة ام سوف تتحول إلى بؤر احتقان وحروب بالوكالة ومطالبات جديدة سواء بالحصول على حق تقرير المصير او المطالبة بالانضمام إلى الدولة الجديدة، حيث ظهر ذلك بقوة أثناء المؤتمر الذى عُقد فى "كاودا" اثناء عملية التفاوض على اتفاقية نيفاشا، والذى طالبت فيه شرائح كبيرة من سكان المنطقة بالحصول على حق تقرير المصير أسوة بالجنوب، وأعلن خلاله البعض عن رغبتهم فى الانضمام إلى الدولة الجنوبية الجديدة فى حالة اختيار الجنوبيين للانفصال، لاسيما وان هذه المناطق تتمتع بحق "المشورة الشعبية " بعد مضى أربع سنوات من توقيع الاتفاقية، عبر قانون المشورة الشعبية، كما

هناك نوع من عدم الممانعة لدى قطاعات واسعة في الشمال من أن يذهب الجنوبيون إلى حال سبيلهم وأن يجربوا إدارة دولتهم وشئونهم بمفردهم، ولكن هناك قلق واضح أيضاً من أن يكون الانفصال بداية لمسار جديد من الصراع بسبب التداخل بين الشمال والجنوب وعدم حسم العديد من الملفات الحساسة مثل الحدود.

جاء فى بروتوكولات نيفاشا التى تعطى الحق لمنطقتى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق فى مراجعة مواقفهما، بعد اربع سنوات من توقيع اتفاقية نيفاشا .

هناك أسئلة كثيرة عن قدرة الكيان الجنوبى الجديد على التماسك والاستقرار فضلاً عن قدرته على حفظ الأمن، وعن توافر الخبرات والقدرات الإدارية الضرورية لبناء وقيادة دولة جديدة تتسم بالانعدام الشامل للبنية التحتية مع انتشار واسع للصراعات القبلية.

يضاف إلى ذلك هاجس آخر هو الأثر المتوقع على أزمة دارفور التى أكملت عامها الثامن وهى تدور فى متاهة البحث عن حلول ومخارج.. فهل سوف تنتقل اليها عدوى النموذج وتسير فى نفس الاتجاه، أى الاستعصاء على الحل السلمى والتسوية السياسية، ثم الشعور برهق الحرب والرغبة فى إنهائها والتخلص من أعبائها.. ومن ثم يبدأ حق تقرير المصير الذى يطل برأسه منذ فتره فى مطالبات لفظية متناثرة هنا وهناك فى شق مساره الصاعد بعد أن تكون الأجندات الإقليمية والدولية قد مهدت له السبل وأوجدت الاجواء المناسبة ؟.. كل هذه الاسئلة تظل معلقة فى سماء السودان الملبدة بالغيوم .

على الناحية الاخرى تبرز اسئلة اخرى كثيرة عن قدرة الكيان الجنوبى الجديد على التماسك والاستمرار، فضلا عن قدرته على حفظ الامن والحد الادنى من الاستقرار اللازم لتوفير مقومات الحياة، وعن توافر الخبرات والقدرات الادارية الضرورية لبناء وقيادة دولة جديدة تتسم بالانعدام الشامل للبنية التحتية واعباء ما بعد الحرب من استيعاب المقاتلين والتحول إلى الحياة المدنية. فالجنوب كما هو معروف يتكون من فسيفساء واسعة من القبائل التى تمتلك كل منها لغتها وثقافتها ومعتقداتها الخاصة، ومعظم هذه القبائل بينها تاريخ طويل من الصدام والصراع وعلاقات يسيطر عليها تاريخ طويل أيضا من المخاوف.. والولاء الاخير فيها هو للقبيلة حيث لم تنشأ بعد فكرة الانتماء الأوسع إلى وطن. كما أن المشاركة من قبائل عدة فى خوض الحرب ضمن الحركة الشعبية كان محدده الأساسى هو وجود ما كان ينظر له باعتباره عدوا مشتركا هو الشمال، أما بعد اختفاء هذا العدو أو إزاحته فمن المحتمل أن تعلو سمة التناقضات الداخلية على ما عداها، وهذا ما تشير اليه الاشتباكات الدموية خلال عام ٢٠٠٩ والتى نجم عنها حوالى ٣٠٠٠ قتيل واكثر من ٢٧٠ ألف نازح حسب تقارير بعثة الامم المتحدة فى الجنوب، ثم التمرد الحالى الذى يقوده الجنرال « جورج أتور » المنحدر من قبيلة الدينكا وهو ايضا قائد سابق فى الحركة الشعبية، بسبب رفضه لنتائج الانتخابات الاخيرة ووصفها بالتزوير الكامل، حيث لم تستطع الحركة احتواء التمرد بعد وقوعه بعدة أشهر، الأمر الذى ينذر فى حالة استمراره بالاتساع، بتهديد الوضع الأمنى بما قد يحول دون إجراء الاستفتاء كما جاء على لسان المتحدثة باسم بعثة الامم المتحدة فى الجنوب ، وكما أشار« أتور» نفسه فى العديد من أحاديثه الصحفية إذا لم تتم الاستجابة لمطالبه وإلغاء نتائج الانتخابات وإعادتها من جديد، وهو مطلب يصعب على الحركة الشعبية التجاوب معه .

إن عملية الانفصال سوف تواجه مجموعة معقدة من التحديات التى تحتاج إلى مفاوضات وتفاهمات مسبقة، حتى لا تنتشر تداعيات الانفصال غير المحسوبة لكى تحول مناطق عديدة فى السودان إلى كرات من اللهب، بالإضافة إلى تأثير الانفصال على دول الجوار الأفريقى مثل أوغندا وكينيا وأثيوبيا.

ومن الواضح أن عنصر عدم القدرة على التماسك او توفير الامن فى الجنوب، يمثل أحد أهم المخاوف من

الانفصال، فهذا الوضع قد يغرى قادة الدولة الجديدة المندفعين بقوة - وبشكل عاطفى - إلى التحرر مما يقولون انه ربقة الشماليين، إلى تطوير الخلافات المتوقعة مع الشمال إلى شكل من أشكال الحرب أو الصراع لاستعاده الأدوار الخاصة بالعدو الخارجى لشغل الداخل ودعوته إلى تأجيل خلافاته وتناقضاته إلى ما بعد المواجهة مع العدو الحقيقى أو (المتوهم) والذى يمثله الشمال بطبيعة الحال .

وعلى ذلك فإن عمليه الانفصال سوف تواجه مجموعة معقدة من التحديات التى تحتاج إلى مفاوضات وتفاهمات مسبقة، حتى لاتنتشر تداعيات الانفصال غير المحسوبة لكى تحول مناطق عديدة فى السودان إلى كرات من اللهب، ، بالإضافة إلى تأثير الانفصال على دول الجوار الافريقى مثل اوغندا وكينيا واثيوبيا والتى تعانى كل منها بشكل أو بآخر من تكوين اثنى غير منسجم مع بعضه البعض، حيث مازالت أوغندا تعانى من هجمات جيش الرب الذى يتحرك داخل جنوب السودان وعبر الحدود مع الكونغو وأفريقيا الوسطى، كما أظهرت الانتخابات الكينية الاخيرة فى ٢٠٠٨ قدرا كبيرا من التململ القبلى والاثنى الذى كاد ينزلق إلى حرب أهلية، بالإضافة إلى أثيوبيا المكونة من قوميات عدة متمايزة عن بعضها البعض.

وقد بدأ الشعور بالقلق من تداعيات انفصال الجنوب يعترى بعض أعضاء منظمة الايجاد، التى كانت تدعم حق تقرير المصير لجنوب السودان بقوة، وذلك فى مسار معاكس لسياسة الولايات المتحدة التى كانت تبدو متحفظة فى البداية تجاه الانفصال، ثم بدأ موقفها يتجه إلى عدم الممانعة ثم تحول إلى تقديم الحوافز.

ومن المتوقع إلى حد كبير أن يسعى العامل الخارجى إلى انتهاز حالة الاضطراب والفوضى هذه، للعمل على إعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية فى هذه المنطقة على قياسات المصالح الاستراتيجية للاطراف المتدخلة وذات التأثير.

والشاهد أن عملية انفصال الجنوب ليست بمثل هذه البساطة التى قد توحى بها الاحاديث الجارية هنا أو هناك، ومن ثم فإن القضايا المتعلقة بالانفصال أو المترتبة عليه، لا يمكن أن تنتظر إلى حين إعلان قيام دولة الجنوب بعد الاستفتاء فى يناير ٢٠١١، فهناك مسائل كثيرة ومعقدة تجب مراجعتها والاتفاق حول الأطر والضوابط اللازمة لها . ومخطئ من يظن أن مجرد الانفصال سوف يحقق السلام، كما ان آثاره لن تتوقف عند جنوب السودان أو شماله بل سوف تشمل وتؤثر على دوائر اكثر اتساعا بكثير، ولذا فانه يجب النظر من الآن بأقصى درجة من الوضوح والموضوعية والرغبة فى التفاهم والتعاون فى مآلات هذا الوضع الحرج والخطر فى آن واحد .

أزمة دارفور: الانتقال إلى طور جديد

اندلعت أزمة دارفور فى مطلع عام ٢٠٠٣ لأسباب داخلية تتعلق أساسا بمطالب تتعلق بأجندة تنموية لتعويض النقص الفادح فى الخدمات الذى يعانيه الإقليم، طوال كل العهود والحكومات التى توالت على السودان منذ استقلاله فى الأول من يناير ١٩٥٦ ، الا ان هذه الاجندة سرعان ما انتقلت إلى أجندة تعبر عن مطالب سياسية تتعلق بإعادة هيكلة النظام السياسى وطبيعة الدولة فى السودان، وقد تم ذلك الانتقال عبر اتساع نطاق الأزمة مع الوقت بعد الهيمنة التى أخذت تلعبها ظاهرة الاثنية المسيسة فى الإقليم والتى قامت على تحالف ثلاث من القبائل ذات الأصول الأفريقية وهى

أخذت أزمة دارفور تنتقل بمرور الوقت من طور إلى آخر أكثر تعقيداً، ولا يمكن لأى مراقب منصف أن يعزو ذلك فقط إلى استعصاء الأزمة بمكوناتها الداخلية على الحل وإنما يعود بشكل أساسى إلى تعدد الأجندات الإقليمية والدولية والتى تهدف كل منها إلى تحقيق أهداف ومصالح متباينة وغير متساوية مع بعضها البعض.

الفوروالزغاوة والمساليت، وتلا ذلك وتصاحب معه الأدوار التى لعبتها بعض القوى السياسية السودانية الاخرى مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان التى قدمت الدعم والتسليح لحركة تحرير السودان، وحزب المؤتمر الشعبى الذى يقوده الدكتور حسن الترابى والذى قدم الدعم والمساندة لحركة العدالة والمساواة التى كان واضحا ارتباطها بحزب المؤتمر الشعبى عبر زعيمها "خليل إبراهيم" وكوادرها القيادية التى جاءت من المنتمين للمؤتمر الشعبى.

الا انه ومع مرور الوقت أخذت فصول هذه الأزمة تنقل من طور إلى آخر أكثر تعقيدا، ولا يمكن لأى مراقب منصف ان يعزو ذلك فقط إلى استعصاء الأزمة بمكوناتها الداخلية على الحل ، وإنما يعود بشكل أساسى إلى تعدد وتصارع الأجندات الإقليمية والدولية، والتى يهدف كل منها إلى تحقيق أهداف و مصالح متباينة وغير متساوقة مع بعضها البعض، مما انعكس فى حالة الارتباك والاستعصاء على الحل التى تعانى منها أزمة دارفور، كما شاهدنا فى أزمة المحكمة الجنائية الدولية وإصدارها أمرا بتوقيف الرئيس البشير، والأزمات الأخري العديدة التى سبقتها مثل أزمة نشر القوات الدولية، الأمر الذى تحول مع الوقت إلى إيجاد بؤرة جديدة تشكل تهديدًا حقيقيا وجديًا لاستقرار السودان وأمنه وتهدد بتحوله إلى التقسيم أو الفوضى، ما لم يتم التوصل إلى حل سياسى ناجز لتسوية الأزمة وعودة الأمن والاستقرار إلى الإقليم .

تنقلت محاولات أزمة تسوية دارفور على مدى سبع سنوات بين خمس محطات أساسية بدأت باتفاق أبشى ثم اتفاق أنجامينا مروراً بمحطة أديس أبابا، إلى أن بلغت محطة أبوجا التى استغرقت ما يقرب من عامين وصولاً إلى محطة الدوحة منذ أكتوبر ٢٠٠٨.

وغنى عن القول أن التدخلات الخارجية لا تهدف إلى مساعدة أبناء دارفور، أو لمحاولة تجاوز الكارثة الانسانية فى الإقليم بقدر ما تهدف إلى خدمة أغراضها وإستراتيجياتها الخاصة.

وتجدر الإشارة إلى أن الادوار والتدخلات الخارجية فى أزمة دارفور قد تزايدت نتيجة لاسباب عديدة بعضها داخلى ومحلى يتعلق بطبيعة البيئة السودانية نفسها، وطبيعة التكوين الإثنى الذى ينقسم السكان على أساسه من ناحية الأصل القبلى إلى "عرب" و "زرقة" ، فى الوقت الذى ينقسمون فيه من ناحية نمط الانتاج المعيشى إلى رعاة ومزارعين ، ومع تهتك النسيج الاجتماعى نتيجة لنقص الموارد وضعف الدور التقليدى للادارات الأهلية وتدخلات نظام الانقاذ التى هدفت إلى اختراق الولاءات السياسية التقليدية فى الإقليم، أصبح هناك عوامل صراع داخلى زاد من خطورتها توافر السلاح فى الإقليم منذ سنوات الصراع الليبى التشادى وتكوين ما كان يعرف باسم الفيلق الافريقى .

يضاف إلى ذلك بعض الاعتبارات الجيوسياسية المتعلقة بالحدود المفتوحة والطويلة بين السودان وجيرانه، والقبائل المشتركة العابرة للحدود حيث توجد ٢٦ قبيلة عابرة للحدود بين السودان وتشاد- على سبيل المثال – على امتداد حدود مشتركة تبلغ حوالى ١٣٠٠ كيلومتر.وقد لعب هذان العاملان دورا مهما فى اتجاه توفير أجواء ومناخات مناسبة للتدخلات الخارجية التى يمكنها ان تستغل هذه الأوضاع الداخلية والصراعات القائمة من اجل دفع الأزمة إلى مزيد من التعقيد والتوتر لإيجاد أوضاع جديدة تخدم اهدافها السياسية والاقتصادية.

وهكذا اصبحت التدخلات الخارجية تشكل أحد أهم العوامل التى تحول الآن بين الأزمة والتحول نحو الحل، بعد أن تنقلت محاولات تسوية الأزمة بين خمس محطات أساسية بدأت باتفاق "أبشى" فى سبتمبر ٢٠٠٣ ، ثم اتفاق أنجامينا فى أبريل ٢٠٠٤ ، مرورا بمحطة اديس أبابا فى يونيو ٢٠٠٤ ، إلى ان بلغت محطة أبوجا التى استغرقت ما يقرب من عامين للوصول إلى اتفاق ابوجا فى مايو ٢٠٠٦ ، والذى أخذ فى التداعى

بمرور الوقت، وصولا إلى محطة الدوحة والتي بدأت بقرار من الجامعة العربية بتكليف قطر بالوساطة في مشكلة دارفور منذ أكتوبر ٢٠٠٨م، ثم جرى بعد ذلك بشهرين توحيد الجهدين العربي والإفريقي في مبادرة واحدة تتم إدارتها عبر منبر الدوحة، غير أن هذه المفاوضات مازالت تراوح فى مكانها لمدة تقترب من العامين غير قادرة على إنجاز اتفاق نهائى، على الرغم من توقيع اتفاق حسن نوايا مع حركة العدل والمساواة فى فبراير ٢٠٠٩ ، ثم تطويره بعد جهد كبير ومراحل متعددة، إلى اتفاق إطارى مع حركة العدل والمساواة أيضا فى فبراير ٢٠١٠، وهو ما انتهى إلى انسحاب حركة العدل والمساواة من العملية التفاوضية بالدوحة فى يونيو ٢٠١٠ إثر توقيع اتفاق إطارى آخر مع كيان جديد تم إنشاؤه عبر توحيد عدد كبير من الفصائل المسلحة تحت مسمى "حركة التحرير والعدالة "، الأمر الذى جعل عمليه التسوية لأزمة دارفور تصبح بعيدة المنال من جديد بعد أن ساد الاعتقاد أنها قد أوشكت على الحل .

والشاهد أن هذا الارتباك ناتج عن تعدد الفاعلين المؤثرين على اتجاهات ومسارات أزمة دارفور ومن ثم تعدد الاجندات الخاصة بكل فاعل من هؤلاء الفاعلين ، الأمر الذى يعكس نفسه فى حالة الارتباك والفوضى التى تزداد كلما تم الاقتراب من بدء عملية تفاوض سياسى جاد نحو الحل .

وبشكل عام يمكن القول إن الأطراف التى تلعب الآن أدوارا متزايدة التأثير على مسارات الأزمة فى دارفور، تنقسم إلى أطراف دولية أهمها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الاوروبى والمجتمع الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة ومجلس الامن، و بعضها إقليمى أهمها أدوار كل من تشاد وليبيا وإريتريا، وهناك فريق ثالث ينتمى إلى فئة الفاعلين الجدد فى النظام الدولى مثل منظمات المجتمع المدنى وجماعات الضغط ومنظمات الإغاثة والإعلام الدولى .

أشار تقرير وزير الأمن الداخلى الإسرائيلى «آفى ديختر» إلى أن الهدف الإستراتيجى لإسرائيل من التدخل فى أزمة دارفور هو أخذها إلى نفس المسار الذى سلكته مشكلة جنوب السودان من قبل أى التحول إلى حق تقرير المصير ثم الانفصال.

على المستوى الإقليمى نجد أن هناك أدوارا أساسية ومؤثرة لكل من تشاد وليبيا وأريتريا، وكل من هذه الدول الثلاث تتصرف طبقا لأسس ومنطلقات مختلفة. فنظام إدريس ديبى يتدخل مكرها حيث أصبح استقرار الأوضاع فى تشاد مرتبطا بشكل عضوى وهيكلى بتطورات أزمة دارفور، الأمر الذى دفع الرئيس التشادى إلى إحداث انقلاب كامل فى مواقفه أكثر من مرة فى محاولة للبحث عن نقطة التوازن الحرجة التى تفتح فرصا أفضل أمام استمرارية نظامه والحفاظ عليه من السقوط. إلا ان تشاد تحولت فى نهاية المطاف إلى قاعدة خلفية لإمداد التمرد بالاسلحة والعتاد وايضا بالمقاتلين، ثم عادت لتوقع فى فبراير ٢٠١٠ اتفاق مصالحة وتوافق مع الحكومة السودانية يلتزم كل منهما بمقتضاه بإغلاق وحراسة الحدود المشتركة، مع الامتناع عن تقديم أى دعم لمعارضى الطرف الآخر، الأمر الذى أثر سلبا على موقف حركة العدل والمساواة وترتب عليه انخراطها بشكل أكثر جدية فى مفاوضات الدوحة إلى أن عادت "العدل والمساواة" وانسحبت من جديد بسبب مجموعة من العوامل المتداخلة التى تخص الحركة ورؤيتها لدورها وطبيعة الاهداف التى تسعى اليها.

اما ليبيا فقد مارست تأثيرا واضحا على مسارات أزمة دارفور، بهدف إبقاء التفاعلات الحادثة على حدودها الجنوبية مع دارفور وشمال تشاد تحت سيطرتها، وذلك بسبب الضرورات الأمنية للنظام الليبى، والرغبة فى الظهور بمظهر الفاعل الإقليمى القوى. وفى سبيل تحقيق ذلك احتفظ الليبيون بعلاقات مفتوحة مع كل أطراف الأزمة فى وقت واحد، فهم يساندون ويدعمون العديد من الحركات المسلحة فى دارفور، حتى لوكانت هذه الحركات تختلف فى توجهاتها ومطالبها، كما يدعمون نظام إدريس ديبى فى تشاد ، وقد تجلى ذلك فى إسنادها ودعمها لنظامه بعد أن أوشك على السقوط فى مطلع فبراير ٢٠٠٨ بعد أن احتلت المعارضة التشادية العاصمة "أنجامينا" وحاصرت القصر الرئاسى لمدة ثلاثة ايام. وهناك محدد آخر للسياسة الليبية تجاه

أزمة دارفور يتمثل فى شخصية العقيد القذافى الذى ينظر إلى نفسه باعتباره "قائدا أمميا" يضيق به الوعاء الليبى ومن ثم لابد أن يلعب دورا أوسع .. كان عربيا ثم انقلب الآن أفريقيا.

تحفظت مصر على الدوام على منح حق تقرير المصير لجنوب السودان كوسيلة لإنهاء الحرب الأهلية في الجنوب، ولكن الموقف المصرى تحول إلى التعامل مع الأمر الواقع بعد توقيع بروتوكول ماشاكوس وسعى إلى تبنى أهداف جديدة تتمثل في المساعدة على جعل الوحدة جاذبة.

غير أن الدور الليبى أدى فى النهاية إلى تصعيد الأزمة وإحداث ارتباكات هائلة بين أطرافها، كما اتضح فى الصعوبات التى واجهت مؤتمر سرت فى أكتوبر ٢٠٠٧ والتى أدت فى النهاية إلى إفشاله، إلى أن اتسع الخرق على الراتق بعد أن توجهت أصابع الاتهام فى محاولة غزو أم درمان فى ١٠ مايو ٢٠٠٨ إلى تشاد ومن ورائها ليبيا، ثم عدم فاعلية الجهود الليبية التى بذلت بعد ذلك تحت مسمى توحيد الحركات الدارفورية.

اما الطرف الإقليمى الثالث فى الأزمة فيتمثل فى إريتريا التى رغم أنها تقع على الحدود الشرقية للسودان، الا أنها تتدخل فى أزمة دارفور التى تقع فى اقصى غرب السودان وعلى بعد عدة آلاف من الكيلومترات من الحدود السودانية الاريترية بثقل وتأثير يتفاوت من مرحلة إلى أخرى، إلا أنه يعتمد فى الغالب على توفير التسهيلات السياسية والدبلوماسية واللوجستية، وتتدخل اريتريا فى توجيه مسارات الأزمة بأدوار تتنافس وأحيانا تتصارع مع ليبيا على النفوذ والتأثير، الأمر الذى يمكن تفسيره برغبة إريتريا فى الاحتفاظ ببعض الأوراق لاستخدامها عند اللزوم للضغط على الحكومة السودانية لصالح الهدف الاريترى الرامى إلى تعديل التوازنات الاستراتيجة فى القرن الافريقى التى تسير لصالح أثيوبيا التى هى الخصم الاساسى لإريتريا فى القرن الافريقى.

السياسة المصرية عملت على توطيد الصلات والتعاون مع جنوب السودان لتحقيق الوحدة الجاذبة، وأيضاً لتمكين مصر من حرية الحركة في حالة اختيار الجنوبيين للانفصال كما هو واضح حالياً.

هذا وقد طرأ على أزمة دارفور فى الآونة الاخيرة متغير ذو دلالات خطيرة تشير بشكل واضح وصريح إلى تشكل بؤرة تهديد قريبة من الحدود المصرية، وقد تمثل ذلك فى الدخول العلنى لإسرائيل إلى ساحة الأزمة، عبر حزمة من الوسائل والإجراءات ، أشار إليها التقرير الشهير لوزير الأمن الداخلى الاسرائيلى "آفى ديختر"، والذى حدد الهدف الاستراتيجى لاسرائيل من التدخل فى هذه الأزمة بأخذها إلى نفس المسار الذى سلكته مشكلة جنوب السودان من قبل. أى التحول إلى حق تقرير المصير ثم الانفصال. حيث إن الأهداف الإسرائيلية من الأزمة تتصل بشكل مباشر بالإستراتيجية الرامية إلى تغذية الانقسامات الاثنية والمذهبية فى أكثر من مكان فى العالم العربى ، وتهدف فى الحالة السودانية إلى تفكيك السودان أو دفعه إلى الفوضى، وهذا يمثل خطورة مضاعفة ذات أثر مباشر على مصر وأمنها وحدودها الجنوبية، ويختلف بالنسبة لمصر- بشكل جذرى - عن الأوضاع المماثلة فى العراق او لبنان او اى مكان آخر.

المواقف والسياسات المصرية تجاه الأزمة السودانية

١- جنوب السودان

ظلت مصر على الدوام تتحفظ على الموافقة على منح حق تقرير المصير لجنوب السودان كوسيلة لإنهاء

الحرب الأهلية فى الجنوب، لإدراك القاهرة أن هذا المسار سوف يعرض السودان لتداعيات بالغة الخطورة قد تؤدى إلى انفصال الجنوب وربما إلى حدوث تداعيات أخرى فى الشمال سوف لن يكون من السهل السيطرة عليها، الأمر الذى ثبتت صحته بشكل واضح طبقا للتطورات الحالية. وكانت الرؤية المصرية للحل تقوم على أساس إرساء مبدأ المواطنة والمساواة التامة بين كل المواطنين دون تمييز بسبب اللون أو العرق أو المعتقد، وقد انعكست هذه الرؤية فى بنود المبادرة المشتركة التى قدمتها مصر بالاشتراك مع ليبيا والتى جاءت خالية من أى إشارة إلى حق تقرير المصير كخيار مطروح على مائدة المفاوضات، غير أن توقيع بروتوكول ما شاكوس فى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، والذى كان يحوى الموافقة على حق تقرير المصير لجنوب السودان بعد فترة انتقالية قدرها ٦ سنوات ، جعل الموقف المصرى يتحول إلى التعامل مع الأمر الواقع ويسعى إلى تبنى أهداف جديدة، تتمثل فى المساعدة على جعل الوحدة جاذبة، عبر الإسهام فى تنمية إقليم جنوب السودان وتشجيعه على البقاء فى السودان الموحد.

إن المصالح والأهداف المصرية تجاه الأزمة السودانية بتجلياتها المتعددة تختلف عن المصالح والأهداف الليبية والقطرية وإن كانت تتوافق أو تتلاقى جزئياً مع المصالح السعودية ومن ثم فإن التعاون مع هذه السياسة أو تلك لم يكن أمراً موفقاً أو مناسباً لمصالح مصر منذ البداية.

وقد قامت مصر بالفعل بالمضى قدما فى هذه السياسة، كاستمرار لسياسة مصرية ثابته منذ عهد الرئيس السادات فى تقديم يد العون والمساعدة لابناء جنوب السودان، وتم افتتاح مكتب اتصال لحكومة إقليم جنوب السودان بالقاهرة، وقامت مصر بتقديم ٣٠٠ منحة تعليم جامعى مجانا لأبناء الجنوب وإنشاء فرع لجامعة الإسكندرية فى جنوب السودان، بدأت الدراسة به فعليا فى العام الدراسى ٢٠٠٩ -٢٠١٠ تمهيدا لنقل الدراسة فى العام الذى يليه إلى الموقع الذى تم تحديده فى أراضى الجنوب بالاتفاق مع حكومة الإقليم الجنوبى . فى السياق نفسه قامت مصر أيضا بإنارة خمس مدن جنوبية بالكهرباء على النفقة المصرية وإنشاء مركز طبى فى جوبا وعدد من المدارس والمنشآت، فضلا عن افتتاح قنصلية مصرية فى جوبا للمزيد من التنسيق والتعاون.

وقد بدا واضحا أن السياسة المصرية تعمل على توطيد الصلات والعلاقات التعاونية مع الجنوبيين، لتحقيق هدف الوحدة الجاذبة، ومن أجل تقديم صورة ايجابية لطرف عربى يمد يده للجنوب بالمساعدة والتعاون كبديل عن الصورة النمطية السائدة لدى الجنوبيين والتى تتسم بالسلبية، عبر الحروب المستمرة مع الشمال، وفى الوقت نفسه فإن اتباع هذه الاستراتيجية يمكن مصر من حرية الحركة فى حالة اختيار الجنوبيين للانفصال كما هو واضح حاليا، فدولة جنوب السودان ستكون ذات أهمية خاصة بالنسبة لمصر لاسيما فيما يتعلق بقضايا المياه، حيث تقع العديد من المشروعات المقترحة لزيادة حصة مصر وشمال السودان من مياه النيل فى أراضى الجنوب، كما يمكن ملاحظة أن الأزمة المترتبة على توقيع دول المنابع لاتفاقية عنتيبى قد جعلت من موقف جنوب السودان أكثر أهمية بسبب حالة الاستقطاب السياسى التى نشأت عن هذا التوقيع المنفرد، فضلا عن أن انفصال الجنوب سيتبعه تزايد النشاط والوجود الاسرائيلى هناك الأمر الذى يقتضى عدم ترك الساحة خالية لإسرائيل للتأثير فى سياسات ومواقف الدولة الجديدة وتوظيفها لخدمة أهداف الإستراتيجية الاسرائيلية المعروفة فى تفتيت السودان وحصار مصر من الجنوب والضغط عليها عبر السعى إلى تهديد مصالح مصر المائية فى حوض النيل.

فى حالة انفصال جنوب السودان قد تشهد الاتجاهات العامة وأزمة دارفور انتقالاً إلى مرحلة جديدة تأخذ فيها المطالبة بحق تقرير المصير مساحات أوسع بمرور الوقت نتيجة الأزمة واستقصاء التسوية السياسية.

٢- أزمة دارفور

اما الموقف المصرى من أزمة دارفور فقد تبلور فى سعى مصر باستمرار لتعديل واحتواء الاجواء الإقليمية غير المواتية التى أحاطت بأزمة دارفور وساهمت فى تعقيدها وتصعيدها، ويمكن التدليل على ذلك بالعديد من الشواهد، مثل مشاركة مصر بألفى جندى فى القوات الدولية المشتركة المرابطة فى دارفور بالتعاون بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقى، والمشاركة فى كل المؤتمرات الإقليمية على المستوى الرئاسى وحرصها فى كل الاحوال على بناء نوع من الوفاق الذى يقود إلى الحل السياسى السلمى، كما أن مصر لعبت دورا أساسيا فى احتواء وتجاوز القرار ١٧٠٦ الذى كان يتضمن بنودا تخل بسيادة السودان على أراضية، وبعد ذلك دعمت القرار ١٧٦٩ الذى قبلته كل الأطراف فى أزمة دارفور. كما لعبت القاهرة دورا أساسيا فى إسناد السودان فى مواجهة أزمة المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن الجهود المصرية المستمرة فى التواصل مع حركات دارفور المسلحة وتشجيعها على التوحد وبناء مواقف مشتركة.

إن أى اتفاق سوف تتم الموافقة عليه بالنسبة لإقليم دارفور، سوف تتم المطالبة به من قبل الأقاليم والجهات الأخرى تبعاً لنظرية الأوانى المستطرقة السائدة في السودان.

إلا أننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الدور المصرى تجاه أزمة دارفور ظل لفترة من الوقت، وكأنه يتعمد أن يأخذ شكل محدودية الظهور أو التأثير تاركا موقع الصدارة للسياسة الليبية وللعقيد القذافى لفترة طويلة من الوقت دون تحقيق أى تقدم عملي، الأمر الذى أدى إلى محاولة سعودية فاشلة للتدخل عبر عقد ما عرف باسم "صلح الجنادرية" بين السودان وتشاد، ثم إلى ظهور منبر الدوحة وتطلع قطر للعب دور للوساطة فى دارفور ثبت أنها لا تمتلك الخبرات والمقومات اللازمة لإنجاحه عبر عمليات تفاوض عقيمة مازالت قائمة ومتواصلة رغم عدم تحقيقها لأى اختراق حقيقى نحو الحل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من الواضح أن المصالح والأهداف المصرية تجاه الأزمة السودانية بتجلياتها المتعددة، تختلف عن المصالح والأهداف الليبية أو القطرية، وإن كانت تتلاقى أو تتوافق جزئيا مع المصالح السعودية، ومن ثم فإن محاولة مصر التساوق مع هذه السياسة أو تلك لم تكن أمرا موفقا أو مناسبا لمصالح مصر منذ البداية، حيث كان ينبغى على مصر أن تحرص على إظهار دورها فى قيادة وتكتيل الجهود العربية وتعبئة الموارد لمساعدة السودان على تجاوز أزمته الداخلية، وليس فقط الاكتفاء بمحاولة القيام بهذا الدور بطريقة غير مباشرة. وبناء على ذلك فقد يكون الوقت ملائما لمصر لتغيير توجهاتها فى هذا المجال، والتحرك للأمام لمحاولة شغل هذا الحيز، من أجل تحقيق هدفين: هما الحد من التدخلات الخارجية بأنواعها، بما فى ذلك التدخل الإسرائيلي، والهدف الثانى هو زيادة مساحات الحركة أمام الدور المصرى، للحفاظ على تماسك الدولة فى السودان، ولحماية المصالح المصرية وتعزيز الدور الإقليمى لمصر.

يمر السودان في الوقت الحالى بمرحلة مخاض صعبة ذات نهايات مفتوحة، الأمر الذى يطرح عدة سيناريوهات أولها الانقسام إلى دولتين شمالية وجنوبية، والتالى هو التحول إلى ثلاث دويلات والسيناريو الثالث ينصرف إلى الانزلاق إلى حالة من الفوضى أو التفكك.

وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنه فى حالة انفصال الجنوب فإن الأطر والاتجاهات العامة لأزمة دارفور، قد تشهد انتقالا إلى مرحلة جديدة، تسير فيها على خطى المسار الذى اتبعته قضية الجنوب، فنتيجة لاستطالة أمد الأزمة وتعثر أو استعصاء التسوية السياسية، من المتوقع أن تأخذ المطالبة بحق تقرير المصير لدارفور مساحات أوسع بمرور الوقت.

وقد بدا لبعض الوقت أن حالة المراوحة المتطاولة لأزمة دارفور والتى تعود إلى التعقيدات المرتبطة بها من تدخلات خارجية وتشرذم للحركات المسلحة واختلاف وتباين المطالب بين هذه الحركات- مع رفع سقف هذه المطالب من مرحلة إلى أخرى- والعجزعن تكوين وفد تفاوضى موحد، أو تبنى رؤية مشتركة للتفاوض، قد تصب فى نهاية المطاف (فى حالة بقاء السودان موحدا ومكونا من إقليمين) فى اتجاه إعادة تقسيم إقليم شمال السودان من الداخل إلى مجموعة من الاقاليم المتجاورة تربطها بالمركز علاقة هشة، وببعضها البعض علاقات صراعية أو تنافسية فى أفضل الاحوال، إذ أن مجمل مطالبات الحركات المسلحة الدارفورية تركزت لوقت طويل فى الحصول على اتفاق شبيه باتفاقية السلام الشامل التى حصل عليها الجنوبيون، وبمعنى أدق وباستخدام التعبير الشائع فى هذا الخصوص (الحصول على نيفاشا ناقصة حق تقرير المصير). وبالنظر إلى أن أى اتفاق سوف تتم الموافقة عليه بالنسبة لإقليم دارفور سوف تتم المطالبة به من قبل الاقاليم والجهات الاخرى تبعا لنظرية الأوانى المستطرقة السائدة فى السودان ، فمن الطبيعى توقع ظهور مطالبات مماثلة بأقاليم أخرى بنفس الترتيبات والأوضاع، وهى أقاليم الشرق والوسط وأقصى شمال السودان، الأمر الذى يعنى من الناحية العملية تقسيم الإقليم الشمالى إلى أربعة اقاليم متجاورة.

إلا أن الانفصال المتوقع للجنوب قد يؤدى إلى إعادة توجيه مسار أزمة دارفور، إذ أن إرهاصات المطالبة بحق تقرير المصير لدارفور قد بدأت فى الظهور من الآن ، حيث شرع عبدالواحد محمد نور (المرتبط بإسرائيل والمدعوم من فرنسا) فى وضعها كشرط أساسى لقبوله الاشتراك فى المفاوضات الهادفة إلى تسوية الأزمة، وقد بدأ موقف حركة العدل والمساواة فى التطور فى نفس هذا الاتجاه، بسبب الموقف الصعب الذى تعانى منه الحركة اثر انسحابها من منبر الدوحة، وتعرضها لحالة من الحصار وتضييق الخناق على تحركات قائدها خليل إبراهيم، لاسيما وأن حركة العدل كانت قد لوحت فى السابق ابان مفاوضات ابوجا باللجوء إلى خيار المطالبة بحق تقرير المصير وأوردته فى مقررات مؤتمرها الرابع ، ثم عادت بعد ذلك لتصمت عنه . هذا يعنى بشكل واضح أن السودان قد يتجه عقب الانفصال إلى التفكك إلى ثلاث دويلات ، الاولى فى الجنوب والثانية فى الغرب والثالثة تشمل المساحة المتبقية فى الشمال والوسط.

وهكذا يبدو واضحاً للعيان أن السودان يمر فى الوقت الحالى بمرحلة مخاض صعبة ذات نهايات مفتوحة، الأمر الذى يطرح عدة سيناريوهات اولها الانقسام إلى دولتين شمالية وجنوبية مع ما يواجه هذا الوضع من تحديات، والثانى هو التحول إلى ثلاث دويلات، والسيناريو الثالث ينصرف إلى الانزلاق إلى حالة من الفوضى أو التفكك.

والشاهد أن البيئة الداخلية في السودان وطبيعة التفاعلات السياسية فيه أدت إلى تهيئة المسرح للتدخلات الخارجيه واسعة النطاق، وأوجدت المناخ الذي يسمح للآخرين باستدعاء الذرائع ، وساعد على ذلك أيضا تبني معظم القوى السياسية السودانية لأجندات ضيقة تدور حول الصراع على السلطة والمكايدات السياسية ، ولا تعطي المصالح الوطنية العليا ما تستحقه من أولوية، وإنما تسعى وراء أهداف محدودة قصيرة الأجل لا تستصحب معها الأبعاد الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على وحدة السودان وتماسكه كوطن لجميع أبنائه على قدم المساواة، وبما يجعله قادرا على تحقيق نهضة تنموية تعتمد على موارد السودان الهائلة وصولا إلى بناء هوية سودانية مشتركة بعيدا عن الاستقطابات الدولية والسياسات المفروضة من الخارج .

غير أنه من الواضح أيضا أن مسألة الأجندات المحدودة هذه ترتبط بقضية أخرى أكثر جوهرية، تتعلق بفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة فى السودان -منذ الاستقلال وحتى الآن- فى استكمال مشروع بناء الدولة الوطنية أو على الأقل تبنى إستراتيجية واضحة للسير على هذا الطريق، ومما زاد الطين بلة أن انقلاب الإنقاذ الوطنى فى يونيو ١٩٨٩ الذى أتى بالجبهة القومية الإسلامية التى يقودها الترابى إلى الحكم ، استصحب معه مشروعا ذا طبيعة إسلامية إقصائية، تتجاهل التكوين التعددى للمجتمع السودانى، وتحاول أن تفرض مشروعها للتغيير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بالقوة، الأمر الذى نتج عنه ارتداد المجتمع والقوى السياسية المختلفة إلى مرحلة الانتماءات الاولية، أى إلى الجهة والعرق والقبيلة، والتى كان السودان يطمح إلى تجاوزها عبر عملية ممتدة ذات طبيعة تنموية وتحديثية .

السودان والأمن القومى المصرى

يظهر ارتباط الأمن القومى بما يحدث من تطورات فى السودان بشكل واضح ويتجلى بأشكال عديدة، ولعل الذاكرة المصرية لا تنسى عملية نقل الكلية الحربية المصرية والمتبقى من طائرات سلاح الجو إلى منطقة وادى سيدنا بالخرطوم فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، لكى تكون بعيدة عن متناول قوات العدو الاسرائيلى، إلا أن الأمر لا يقتصر على هذا البعد المباشر، بل يمتد إلى ما هو أعمق من ذلك خاصة فى هذه المرحلة التى يمر فيها السودان بظروف صعبة ودقيقة، فسيناريوهات التفكك أو الانزلاق إلى حالة الفوضى تحمل فى طياتها مخاطر عديدة، ويمكن أن نشير إلى أهمها على النحو التالى:

إن تجزئة السودان أو تفككه أو تحوله إلى الفوضى سوف يؤدى إلى إعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية فى المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للسودان مع مصر وليبيا وصولا إلى منطقتى البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الأفريقى من الناحية الأخرى.

إن تجزئة السودان أو تفككه أو تحوله إلى الفوضى سوف يؤدى إلى إعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية فى المنطقة الممتدة من الحدود الشمالية للسودان مع مصر وليبيا وصولا إلى منطقتى البحيرات العظمى من ناحية ومنطقة القرن الافريقى من الناحية الاخرى، ولايخفى اهمية هذه المناطق بالنسبة لمصر وارتباطها الوثيق بقضايا مياه النيل وأمن البحر الأحمر وتأمين قناة السويس. فضلا عن تأثيرها على الأمن المباشر لمصر ودورها ومكانتها فى الإقليم . وفى ظل الأوضاع الحالية فإن عملية إعادة الصياغة قد تتم خصما من مكانة مصر ومن قدرتها على التأثير والتدخل لحماية مصالحها الحيوية، لصالح قوى وأطراف إقليمية ودولية أخرى ذات تواجد فعلى فى هذه المناطق وتسعى بقوة لتوسيع نفوذها.

يؤثر هذا أيضا على ملف أزمة المياه، والذى يحتل أولوية متقدمة فى التفكير الاستراتيجى المصرى فى المرحلة الحالية وفى المستقبل، فمسألة البحث عن موارد جديدة من المياه ، تكاد تعتمد بشكل رئيسى على مبادرة حوض النيل المشتركة، وظهور دويلة جديدة فى جنوب السودان أو استمرار عدم الاستقرار، سوف يؤدى إلى إيجاد الكثير من التعقيدات فى هذا المجال، كما سوف يفسح المجال لإيجاد أدوات جديدة للضغط على مصر، عبر استغلال الأوضاع فى الجنوب وفى أنحاء أخرى من السودان.

ترتبط الأزمة السودانية أيضا بظهور تهديد آخر من نوع جديد على الأمن القومى المصرى، كاحد تداعيات ما يحدث فى السودان، وهو ظهور ما يسمى بحركة «كوش» التى تنادى بتحرير أراضى النوبة فى شمال السودان وجنوب مصر من «الاحتلالين» المصرى والسودانى وإعادة إحياء دولة النوبة القديمة، وهذه الحركة وإن كانت لا تزال «إنترنتية» ولم تستطع القيام بأى نشاط فعلى بعد، إلا أن معظم النار من مستصغر الشرر.

ترتبط الأزمة السودانية أيضا بظهور تهديد آخر من نوع جديد على الأمن القومى المصرى، كأحد تداعيات ما يحدث فى السودان، وهو ظهور ما يسمى بحركة «كوش» التى تنادى بتحرير أراضى النوبة فى شمال السودان وجنوب مصر من «الاحتلالين» المصرى والسودانى وإعادة إحياء دولة النوبة القديمة، وهذه الحركة وإن كانت لا تزال «إنترنتية» ولم تستطع القيام بأى نشاط فعلى بعد، إلا أن معظم النار من مستصغر الشرر، ويجب أن تُقرأ هذه التحركات التى ترعاها دول معينة، مع ما يتم الترويج له من حديث عن أهل النوبة باعتبارهم أقلية مضطهده، ومع محاولة ربطهم بقضايا أقباط المهجر. وقد كانت عملية اختطاف

بعض السياح الغربيين فى المثلث الواقع على الحدود المصرية الليبية السودانية، جرس إنذار مبكر ومثالا عمليا على التهديدات الامنية التى قد ترد إلي مصر من هذا الاتجاه .

إن عدم الاستقرار فى السودان يعنى استمرار وتزايد احتمالات تهريب الأسلحة عبر الحدود الجنوبية لمصر لاستخدامها فى عمليات عنف فى الداخل المصرى، وقد سبق حدوث ذلك إبان توتر العلاقات بين البلدين فى المرحلة الأولى من عهد نظام الانقاذ، أو لمحاولة استخدام الأراضى المصرية كممر ، كما حدث فى حالة التفسيرات التى طرحت للغارات الاسرائيلية على شرق السودان فى مطلع عام ٢٠٠٩ .

من المتوقع أيضا أن تتزايد عمليات الهجرة أو النزوح الجماعى المشروعة او غير المشروعة، بما فى ذلك من بعض الدول الافريقية ذات الحدود المفتوحة مع السودان، الأمر الذى قد يوجد ضغوطا اجتماعية واقتصادية إضافية على مصر، إذ أن معظم النازحين لا يمتلكون أى قدر من التعليم أو المهارات الفنية ، وليس لديهم ما يقومون باستثماره، ومن ثم فانهم يتسربون إلى أسواق العمالة الطفيلية، ويمثلون عبئا على كل مرافق الدولة والاقتصاد فى ظل حالة البطالة المنتشرة فى مصر. وفيما يتعلق بالتوترات الاجتماعية نشير إلى حادثة المهندسين وما نتج عنها من حرج وإساءة لصورة مصر، رغم كل الجهود الإيجابية التى بذلتها مصر لتحاشى الازمة، بالإضافة إلى ظاهرة التسلل إلى إسرائيل، بما تحمله تلك الظاهرة من مخاطر أمنية على مصر بأشكال مباشرة أو غير مباشرة.

إن كل ما سبق سوف يؤدى إلى عزل مصر وحصارها من ناحية الجنوب، وازدياد امكانية فرض ضغوط قوية عليها من الخارج تتعلق بمقدرتها على توفير الأمن لمواطنيها وتلبية احتياجاتهم الضرورية ، كما قد يحد من قدرتها على إعادة صياغة دورها الإقليمى ورؤيتها للمستقبل بالتحول نحو حوض النيل كخيار مستقبلى بديل يوفر لها فرصا حقيقية للنهوض والنمو بالتعاون مع بلدان الحوض و من اجل الفائدة المشتركة للجميع.

السياسة المصرية تجاه السودان:

ومن هنا تظهر أهمية وجود سياسة مصرية قوية ومبادرة تجاه السودان فى المرحلة الحالية، لدرء المخاطر والتهديدات أولا ولمحاولة شق مسار جديد لبناء وحماية المصالح، عبر الحفاظ على الحد الادنى من الاستقرار والعلاقات السلمية والتعاونية بين دولتى الشمال والجنوب فى حالة وقوع الانفصال، والسعى إلى تسوية أزمة دارفور. ومن البدهى أن الغياب عن عملية إعادة الهيكلة أوإعادة الصياغة الجارية الآن على قدم وساق، سوف ينتج عنه غياب القدرة على التأثير أو حماية المصالح المصرية، الأمر الذى يعنى بدوره انعكاسات سلبية للغاية على المصالح المصرية فى المستقبل، إذ أن القوى التى تقوم بتوجيه العمليات السياسية الرئيسية الآن فى السودان، هى التى سوف تهيمن فى المستقبل وسوف يكون لها تأثير واضح على كل التفاعلات ومسارات الأحداث .

فى هذا الإطار يمكن القول إن الاهتمام المصرى بالسودان قائم وموجود ويمكن ملاحظته فى العديد من التحركات هنا أو هناك، ولكنه غير كاف بالدرجة التى تتناسب مع ثقل مصر وضخامة مصالحها من ناحية، والظروف والتعقيدات التى يواجهها السودان من ناحية أخرى. وبناء على ذلك فإن السياسة المصرية بوضعها الحالى تصلح لمعالجة أو التعامل مع أوضاع مستقرة وليس مع مثل هذه التفاعلات الهائلة التى تهدف إلى الفك والتركيب.

فى هذا الاطار يمكن القول إن الاهتمام المصرى بالسودان قائم وموجود ويمكن ملاحظته فى العديد من التحركات هنا أو هناك، ولكنه غير كاف بالدرجة التى تتناسب مع ثقل مصر وضخامة مصالحها من ناحية، والظروف والتعقيدات التى يواجهها السودان من ناحية أخرى. وبناء على ذلك فإن السياسة المصرية بوضعها الحالى تصلح لمعالجة أو التعامل مع أوضاع مستقرة وليس مع مثل هذه التفاعلات الهائلة التى تهدف إلى الفك

والتركيب، حيث تظهر الحاجة الماسة إلى رؤية جديدة متكاملة تنظر إلى ما يجرى، وتعيد تعريف المصالح المصرية فى السودان وتسعى إلى تحقيقها بالوسائل والسياسات المطلوبة.

وغنى عن القول إن حجم الفرص والمخاطر فيما يتعلق بملف السودان يحتاج إلى إحداث التفاتة كاملة فى التوجه الإقليمى لمصر، وذلك كأولوية استراتيجية واضحة، وهذا لايعنى بطبيعة الحال إهمال الأولويات الاستراتيجية الحالية لمصر ، ولكنه يعنى رفع الاهتمام بالشأن السودانى من ناحية الترتيب ووضعه على قدم المساواة مع ملف الصراع العربى الاسرائيلى وتسوية القضية الفلسطينية، على أن يعمل هذا التوجه الجديد من خلال أداتين أساسيتين هما :

إن حجم الفرص والمخاطر فيما يتعلق بملف السودان يحتاج إلى إحداث التفاتة كاملة فى التوجه الإقليمى لمصر، وذلك كأولوية استراتيجية واضحة، وهذا لايعنى بطبيعة الحال إهمال الأولويات الاستراتيجية الحالية لمصر ، ولكنه يعنى رفع الاهتمام بالشأن السودانى من ناحية الترتيب ووضعه على قدم المساواة مع ملف الصراع العربى الإسرائيلى وتسوية القضية الفلسطينية.

أ- الشراكة الاستراتيجية بين مصر والسودان .

ب - محاولة التواجد بقوة على مسرح التفاعلات السياسية الداخلية من خلال المساعدة على بناء وفاق وطنى داخلى فى دولة شمال السودان، والسعى الى، وتشجيع علاقة تعاونية بين السودان الشمالى والدولة الجنوبية المنتظرة.

توجه إقليمى جديد نحو السودان وحوض النيل

لاشك أن مصر تستمد الكثير من قدرتها على التأثير والحركة فى المحافل الدولية من دورها الإقليمى فى المنطقة العربية أو ما يعرف بإقليم الشرق الأوسط، إذا أن هذا يفتح لها مساحات أوسع للحركة كما يمنح سياستها الخارجية قدرا أكبر من الفاعلية، ويعطى لها الثقل اللازم لحماية المصالح المصرية السياسية والاقتصادية، ويدعم إدراكها لنفسها كدولة إقليمية كبرى لها دورها فى حفظ الاستقرار والتوازن فى المنطقة.

وغنى عن القول إن مصر قد اهتمت طوال الخمسين عاما الماضية بالصراع العربى الإسرائيلى، وركزت أنظارها على الشمال الشرقى ومنطقة المشرق بشكل عام، فى الوقت الذى فتر فيه الاهتمام إلى حد كبير بالسودان وأيضا ببلدان حوض النيل والقرن الأفريقى، عدا بعض الفترات فى عهد الرئيسين السادات ومبارك مع الرئيس نميرى، والتى لم تترك أثرا يذكر فيما بعد . وكان الانطباع الدائم أن السودان سيظل قائما هناك، وفى ظل عدم وجود متغيرات أو تهديدات رئيسية، لم يكن هناك ما يبعث على اتباع أى تغيرات جذرية فى السياسة أو التوجهات المصرية. إلا أن الأوضاع تتغير الآن بوتائر متسارعة، حيث لم تتبق سوى أشهر معدودة على استفتاء حق تقرير المصير لجنوب السودان المقرر فى يناير ٢٠١١ ، والذى من المتوقع ان يؤدى إلى انفصال الجنوب ، ومن ثم سوف نشهد «سودانا» آخر غير ذلك الذى عرفته المنطقة طوال نصف القرن الماضى.

هذه التطورات تفرض على الدولة المصرية أن تحدث نوعاً من الالتفات فى سياستها الإقليمية بالتوجه نحو السودان ودول حوض النيل، بحيث يصبح هذا التوجه هو مجال اهتمامها وتفاعلاتها ذات الأولوية الرئيسية، وهو الانتماء الطبيعى والعريق لمصر. على ان يكون هذا التوجة فى اطار البعد الأفريقى لمصر وليس فى إطار الحديث عن دعم أمتها العربية، رغم أنه لا يوجد تعارض فى تعدد مستويات الهوية المصرية بأبعادها المختلفة. وتجب الإشارة إلى أن هذا لا يعنى عدم الاهتمام بالقضية الفلسطينية او منطقة الخليج وباقى الاهتمامات التقليدية الاخرى لمصر. فالتحدى الذى تواجهه سياسة مصر الخارجية هو تطوير القدرة على العمل بكفاءة واهتمام متساو مع أكثر من جهة وفى أكثر من اتجاه.

وأهمية هذا التوجه لو تم اعتماده تتمثل فى أنه سوف يؤدى إلى تحويل الكثير من المشاكل والسلبيات التى نعانى منها إلى مزايا نسبية هائلة، تعمل لصالح مصر دون تكلفة او اعباء اضافية، فالزيادة السكانية سوف تكون ميزة ازاء الندرة النسبية للسكان فى حوض النيل ، وكذلك القدر المتوافر من التعليم والمهارات الفنية والقدرات الصناعية والتواصل مع التكنولوجيا .. الخ، فضلا عن أن الكثافة الحضارية وتماسك الهوية والثقافة الوطنية المصرية ورسوخ تقاليد الدولة فيها سوف يعطى الدور المصرى ايضا الكثير من القوة والزخم.

ويمكن القول إجمالا إن هذا التوجه من الممكن أن يمثل الفرصة الاقتصادية البديلة لمصر، حيث إن التوجه جنوباً سوف يوفر فرصاً طبيعية هائلة لاستغلال التكامل فى الموارد، فالسودان لديه أراض ومياه ومعادن وثروات هائلة، وقلة فى عدد السكان فى الوقت الذى يعانى فيه من اضطرابات سياسية وجهوية واثنية واسعة النطاق جعلت كل القوى السياسية فيه فى حالة من الضعف، وبعض هذه القوى يوجه نداءات متكررة لمصر بالتواجد وتقديم الدعم، الأمر الذى يوفر طلبا سودانيا داخليا على الدور المصرى ويوجد قاعدة مناسبة وأجواء إيجابية للتعاون والشراكة .

وقد يرى البعض أن مثل هذه السياسة تحتاج إلى حشد إمكانيات وتخصيص موارد واسعة سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية، إلا أن القول بمحدودية الموارد، لا يمكن القبول به فى هذا السياق.

وقد يرى البعض أن مثل هذه السياسة تحتاج إلى حشد إمكانيات وتخصيص موارد واسعة سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية، إلا أن القول بمحدودية الموارد، لا يمكن القبول به فى هذا السياق، إذ أن مصر لها دور تاريخى وثقافى مازال حاضراً فى السودان ككل، ولها أرضية واسعة للحركة، وهناك نداءات متكررة لمصر بالتدخل من جانب أطراف سودانية عديدة خاصة فى الوسط والشمال النيلى، أى أن الدور لا يعتمد على الإمكانيات المادية وحدها، كما أنه يمكن الاستعانة بشكل واسع النطاق بمنظمات المجتمع المدنى والجهود الشعبية والقطاع الخاص، عبر تكثيف التواصل مع كل القوى السودانية، وتبادل الزيارات، وتنظيم اللقاءات مع القيادات السودانية المختلفة.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد أوجه قصور السياسة المصرية الحالية تجاه السودان، أنها سياسة تعتمد على معالجات قد تصلح فى أوقات السلم والاستقرار، إلا أن الأوضاع الحالية والمتغيرات المتسارعة فى السودان تحتاج إلى استراتيجية أشمل تنطلق من رؤية سياسية شاملة، وبحيث تحشد لها الموارد من كل الاتجاهات، ولذا فإن هذا الوضع يحتاج إلى إنشاء هيئة خاصة بشئون العلاقات المصرية السودانية، تتبع لرئاسة الجمهورية مباشرة، ويقف على رأسها شخصية متخصصة ومتفرغة وذات ثقل، تتولى بلورة الخطط والسياسات والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وتكون لها صلاحية خاصة تنبع من تبعيتها لرئاسة الجمهورية.

هذا التوجه نحو السودان وحوض النيل يمكنه أن ينطلق من خلال دعم مصر لوفاق داخلى سودانى، واعتبار الشراكة الاستراتيجية مع السودان هدفا إستراتيجيا، على النحو التالى:

هذا التوجه نحو السودان وحوض النيل يمكنه أن ينطلق من خلال دعم مصر لوفاق داخلى سودانى، واعتبار الشراكة الإستراتيجية مع السودان هدفا إستراتيجيا.

أ- بناء وفاق داخلى فى السودان:

تحتفظ مصر فى الوقت الحالى بخطوط اتصال مفتوحة وعلاقات جيدة مع الحكومة السودانية وكذلك معظم القوى السياسية السودانية فى الشمال والجنوب، بالإضافة إلى حيازتها لقنوات اتصال نشطة مع الفصائل المسلحة فى دارفوراً الأمر الذي أصبح يمثل مصدرا للقوه النسبية وأحد مؤهلات نجاح أي تدخل لإنهاء الصراعات القائمة والمساعدة على بناء وفاق داخلى[كما أنه من المعروف

أن مصر هي الطرف الوحيد الذي ليس له مطامع أو مطالب خاصة من هذا الطرف أو ذاك لأن مصلحتها الأساسية هي الحفاظ علي التماسك والاستقرار، وذلك بخلاف الأطراف الإقليمية الأخرى التى لعبت أدوارا متباينة في الأزمة السودانية بدءا بالولايات المتحدة وبريطانيا وانتهاء بدول الإيجاد وليبيا وتشاد وأريتريا.

إلا أن ما يجب أن يحظى بالاهتمام فى حالة تحرك مصر فى هذا الإتجاه، هو الخلفية والرؤية للإستراتيجية التي ينطلق منها هذا التحرك والمدى والأثر الذى يرمي إليه، والذى يجب أن يهدف لتهدئة الأوضاع واحتواء ظواهر التشرذم والتفلت.

إلا أن ما يجب أن يحظى بالاهتمام فى حالة تحرك مصر فى هذا الإتجاه، هو الخلفية والرؤية للاستراتيجية التى ينطلق منها هذا التحرك والمدى والأثر الذى يرمي إليه، والذى يجب أن يهدف لتهدئة الأوضاع واحتواء ظواهر التشرذم والتفلت

وإذا كان أى تحرك فاعل يلزمه استثمار الكثير من الموارد، فان هذا لايعني ان مصر سوف تكون مطالبة بأن تقدم مساعدات قد تعجز عنها أوضاعها في الوقت الحالي، حيث انها تستطيع ان تقدم الكثير من مواردها البشرية وخبراتها وثقلها الدبلوماسي. فمصر يمكنها أن تلعب أدوارا عدة فى دارفور وفى الجنوب والشرق من خلال عمليات إغاثة واسعة وتوفير قوافل طبيه وكذلك بعثات تعليمية وجهد إعلامي وثقافي وتنويرى، وكل ذلك يتطلب تمويلا إلا ان المكون البشرى فيه هو الأكثر كلفة وهو متوافر لمصر، وتستطيع ان تشرك فيه الجهد الاهلى من خلال المنظمات والنقابات ورجال الأعمال، وسوف يلقي ذلك استجابة هائلة طبقا للشواهد القائمة بالفعل، فضلا عن امكانية اجتذاب دعم مالى واسع من العالم العربي لهذه العملية من خلال تحالفات مصر فى العالم العربى. والأهم من كل ذلك ان تنطلق الرؤية المصرية من استراتيجية متعددة المستويات في داخل السودان وعلي المستويين الإقليمى والدولى، وهو الأمر الحاصل الآن بالفعل، ولكن فى إطار محاولات التهدئة ولملمة الأوضاع الأمر الذي ثبتت محدودية جدواه، ومن ثم فلابد من المبادرة بكل قوة وتركيز علي الداخل السودانى الآن لنزع فتيل الانفجار للحفاظ على كيان الدولة السودانية، قبل أن تصيبه تشققات وصدوع سيصبح من الصعب علاجها.

ب- الشراكة الإستراتيجية

قد يكون من الأفضل استخدام هذا المصطلح كبديل عن مصطلح التكامل المصرى السودانى الذى يحمل ظلالا سلبية لدى بعض السودانيين باعتباره عملية كان المقصود منها دعم نظام الرئيس الأسبق نميرى، ناهيك عن أن التكامل السابق لم يترك أثرا يذكر، وليس هناك ما يدعو إلى التمسك به لإعادة إنتاج الفشل، كما أن المصطلح نفسه يقصر عن التعبير عن متطلبات المرحلة الحالية. أما مصطلح الشراكة الإستراتيجية فإنه يعنى الندية فى التعامل بين الشركاء والتوازن فى الحصول على المنافع، وهو يخاطب بعض الهواجس السودانية التقليدية التى تشكو من التعالى المصرى أو تخشى أن يكون التعاون بين البلدين لمصلحة مصر على حساب السودان.

والشراكة الاستراتيجية يجب أن تنهض على أساس اقتصادى وظيفى يسعى لإحداث تبادل اقتصادى وتجارى واسع النطاق يشمل كل مراحل العملية الإنتاجية والتنموية، ويسير فى إطار تواصل مجتمعى على المستويات الثقافية والإعلامية والاجتماعية، بحيث تنشط حركة التواصل بين البلدين فى الاتجاهين بما يخدم مصالحهما معا. على أن يكون عماد هذه الحركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى وحركة الأفراد والسلع ورؤوس الأموال، وهدفها المستقبلى أن يكون هناك تكامل اقتصادى حقيقى ينمو ويتطور مع الوقت إلى شراكة متكاملة، مع بقاء النظم السياسية فى البلدين مستقلة تبعا لخصوصياتها السياسية والاجتماعية.

وقد يقول قائل: كيف يمكن بناء هذه العلاقة وفق هذا التصور والسودان يمر بمرحلة عدم استقرار وأزمات عدة فى أماكن مختلفة، والإجابة أن هذا العامل يمثل دافعا أساسيا للإسراع بهذه الإستراتيجية الشاملة التى

يمكنها أن تساعد على احتواء هذه الأزمات وإقناع الأطراف المختلفة ببناء الوفاق الداخلى، فضلا عن أن هذا العمل إذا بدأ من الآن بالدرجة الكافية من العزم ووضوح الرؤية فإنه سيشكل بلا شك أحد العوامل الدافعة والساعية إلى رأب الصدع عكس الكثير من الأدوار الإقليمية والدولية التى تسعى الآن إلى الدفع بأجندانها الخاصة على حساب وحدة السودان واستقراره.

مطابع الأهـرام التجاريـة - قليوب

هذه الكراسة

يمر السودان منذ مطلع الألفية الثالثة، وبالتحديد منذ التاريخ الذى بدأت فيه عملية التسوية السياسية لإنهاء الحرب الاهلية فى الجنوب، بحالة من إعادة الصياغة لهياكل السلطة والثروة . وامتدت حالة إعادة الصياغة هذه لتشمل شكل النظام السياسى وطبيعة الدولة السودانية وحدود ترابها الوطنى. فبعد العديد من التطورات والمفاوضات الصعبة التى استغرقت أكثر من عامين ونصف العام فى كينيا، تم توقيع اتفاقية نيفاشا فى يناير ٢٠٠٥، بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السوادن.

وقد نتج عن هذه الاتفاقية عدة متغيرات رئيسية، أفرزت حالة من السيولة الهائلة فى الأوضاع العامة فى السودان، حيث أصبح من الواضح أن السودان المعروف الذى كان قائما منذ استقلال السودان فى أول يناير ١٩٥٦، فى طريقه للاختفاء ليحل محله سودان جديد بناء على الأسس التى أرستها اتفاقية نيفاشا، وما ينتج عن ذلك من أبنية ومؤسسات سياسية ودستورية جديدة مستحدثة لم تأخذ الفرصة لاكتمال البناء.

وفى الوقت الحالى تلوح فى الأفق بوادر انفصال السودان، بما يعنى تقسيم السودان إلى دولتين شمالية وجنوبية، الأمر الذى يقتضى أن تكون هناك سياسة مصرية واضحة تجاه هذه المتغيرات المتلاحقة والتى سوف تترتب عليها أيضا أوضاع جديدة ليس فى السودان فحسب بل فى كل منطقة حوض النيل .

وتحاول هذه الورقة أن تقدم إسهاماً يطالب بسياسة مصرية قوية ومبادرة تجاه السودان فى المرحلة الحالية، لدرء المخاطر والتهديدات أولا [illegible] مسار جديد لبناء وحماية المصالح، عبر الحفاظ على الحد الادنى [illegible] والعلاقات السلمية والتعاونية بين دولتى الشمال والجنوب فى [illegible] الانفصال مع السعى إلى تسوية أزمة دارفور.



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر